

أوروبا وقضية حرية التدین في المغرب

عبد الوهاب بنمنصور

كانت مشكلة الحماية القنصلية كبرى المشاكل التي واجهت السلطان مولاي الحسن الأول عندما تولى الملك عام 1290هـ، فكان عليه أن يواجهها ليحفظ لعماله وولاته هيبتهم في الداخل بعد أن فقدت الدولة المغربية كلها هيبتها الخارجية بعد هزيمتها بإيسلي سنة 1844م أمام فرنسا وهزيمتها بتطوان أمام إسبانيا سنة 1860م، والحماية القنصلية هي صكوك كانت التمثيليات الأجنبية بالمغرب (مفوضيات وقنصليات فما دونها) تمنحها للرعايا المغاربة داخل وطنهم، فتجعلهم تلك الصكوك غير خاضعين لحكم ولأته، وتعفيهم من كل الخدمات والقيام بالتكاليف التي يقوم بها مواطنوهم.

ويجب الإقرار بأن هذا النوع من التنازل عن حقوق الدولة المغربية نشأ بموافقة الدولة المغربية نفسها التي منحت هذا الامتياز للتمثيليات الأجنبية في المغرب بمقتضى معاهدات أمضاها المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع عدد من الدول الأوروبية، وكان الأمر في الأول منحصرأ في الخدأم المغاربة بالمفوضيات والقنصليات الأوروبية من كآاب وتراجعة وحرأس مع ذوي قرياهم الذين يسكنون معهم تحت سقف واحد، ثم صار الداء يستشري شيئأ فشيئأ حتى صارت الحماية تشمل كل من خالط تاجرأ أوريبأ

سواء كان شريكاً أو سمساراً، واتسع الخرق حين صار القناصلة يتجرون في منح صكوك الحماية لقاء مبالغ مالية ويبيعونها مثلما يبيع أحدهم شقة الكتّان أو قالب السكر أو صندوق الشاي، واشتهر من التجار باعة صكوك الحماية على الخصوص فليكس ماطيوز القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية، ومن غير إطالة في الكلام على مخاطر هذا الامتياز الذي ليس هو موضوع حديثنا، أكتفي بإيراد فقرة من تقرير بعث به سير جون هاي دريموند هاي وزير بريطانيا العظمى المقيم بالمغرب في بداية عهد السلطان مولاي الحسن وصف فيه اتساع نطاق الحماية الأجنبية وتهافت رعية السلطان - ولاسيما اليهود - على طلبها والانخراط في أسلاكها، والفقرة هي قوله : «إذا استمر أمر الحمایات على ما هو عليه في الوقت الحاضر فإن سلطان المغرب سيفتح عينيه ذات صباح فلا يجد واحداً من رعيته يستطيع أن يبسط حكمه عليه !».

أولى السلطان مولاي الحسن عنايةً فائقةً لمعالجة هذا الداء وحل عقد هذه المشكلة، فأوفد سنة 1876 وفداً برئاسة الحاج محمد الزّیّدي يضمّ السّیّدین إدريس الجعیّدي وبناصر غنّام إلى كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وإيطاليا لمفاوضة حكوماتها لا لإلغاء حق منح الحمایات للرعايا المغاربة بالمرّة، ولكن للحد من شطط قناصلها والوقوف عند الحدود المرسومة في المعاهدات والاتفاقيات المبرمة، ولكن الوفد المغربي لم يحصل على طائل يستجيب لمطامح المغرب، لأن الدول الأوربية كانت كلها واقعة تحت تأثير قناصلها ووزرائها المفوضين الذين كانوا أول المستفيدين مادياً من منح صكوك الحماية، والذين كانوا يصوّرون لحكوماتهم أن التجارة مع المغرب - تصديراً واستيراداً - لا تزدهر إلا إذا كان الوسطاء المغاربة - شركاء، أو سماسرة أو مخالطين - محميّين، ثم سلك السلطان طريقاً آخر، وهو عقد اجتماعات في طنجة بين النائب السلطاني في الشؤون الخارجية وبين ممثلي

الدول الأجنبية للنظر في التجاوزات والعمل على حلّها، ولكن الاجتماعات المتوالية لم تؤدّ إلى نتيجة، وأخيراً أوحّت بريطانيا العظمى بعقد مؤتمر خارج المغرب تكون مداولاته بعيدة عن تأثير الممثلين الأجانب فيه، فوقع الاتفاق على أن يجتمع في مدريد، وأن تمثل الدول المشاركة فيه بسفرائها في العاصمة الإسبانية، واجتمع المؤتمر بالفعل يوم 15 ماي سنة 1880م برئاسة السيد كانوباس ديل كاستيو رئيس الحكومة الإسبانية، ومثل المغرب فيه وزير خارجيته السيد محمد برغاش، واستمرت مداولاته إلى يوم 3 يوليوز الذي أمضيت فيه اتفاقية تشتمل على 18 فصلاً تنظم الحماية الأجنبية من غير أن تلغيها.

كان مؤتمر مدريد مؤتمراً سياسياً اجتمع لتسوية مشاكل سياسية قائمة بين الدولة المغربية وبين دول أجنبية أوربية وأمريكية. ولكن جهة أخرى لا مشاكل لها مع المغرب، ما أن سمعت بقرب اجتماعه حتى بدا لها أن تُقحم للمناقشة فيه عنصراً بعيداً كل البعد عن القضية أو القضايا التي اجتمع المؤتمر فيها لمناقشتها وتسويتها، وأعني بالجهة المتطفلة دولة الفاتيكان، وبالموضوع المقترح إقحامه من طرفها هو موضوع حرية الدين في المغرب.

وكما يعلم كل أحد فإن العلاقة بين المغرب ودولة الفاتيكان قديمة جداً، وكانت تتسم في الغالب بالموودة والاحترام، وقد تبادل خلفاء المغرب وسلاطينه من قديم عديداً من المراسلات معها، من أشهرها رسالة أجب بها الخليفة الموحدي عمر المرتضى في 18 ربيع الأول عام 648 هـ/الاثنين 20 يونيو سنة 1250م عن رسالة بعث بها إليه البابا اينوسانت الرابع. وعدم وجود مشاكل بين المغرب والفاتيكان يرجع سببه إلى أنه لم يوجد في المغرب بالأمس كما لا يوجد فيه اليوم مغربي واحد يدين بدين النصارى، كما لم توجد فيه مؤسسات مسيحية كالكنائس والأديرة والمدارس والمؤسسات

الدينية الأخرى، وحتى بعض هذه المؤسسات الذي أنشئ في ظروف استثنائية كإقامة كنيسة لصلاة الجنود المسيحيين الذين كانوا يخدمون مرتزقة في جيوش السلاطين، أو وجود بعض الرهبان لتقديم خدمات إنسانية للأسارى النصارى الموجودين في المغرب، تلك المؤسسات وأولئك الرهبان كانوا يحظون بالرعاية والاحترام كما تشهد بذلك مئات الوثائق المحفوظة أصولها أو صورها بمديرية الوثائق الملكية، ولا سيما وثائق البعثة الفرنسيةكانية بطنجة ولكن المشاكل إنما بدأت تظهر عندما نشطت حركة التنصير - ولا أقول التبشير - خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بعض الأقطار الإفريقية ونجحت إلى حد ما في زحزحة بعض سكانها عن عقائدهم التي لا تستند على شريعة إلهية ووحى أنزله الله على رسله لهداية خلقه.

وقد وقعت بعض الهيآت التنصيرية في خطأ شديد عندما تخيلت أنها تستطيع أن تفعل في المغرب ما فعلته في أقطار إفريقيا السوداء، وأنها تقدر على أن تحقق فيه بعض ما حققته فيها، فبدأت توفد منصرين إلى الموانئ المغربية المفتوحة للتجارة الدولية كطنجة والعرائش والجديدة والصويرة، وبدأ هؤلاء ينصبون حبالاتهم لاصطياد الرعايا المغاربة ولا سيما اليهود منهم، وقبل أن يصطدم هؤلاء المنصرون باعتراض الحكومة المغربية على نشاطهم اصطدموا برفض المغاربة لدعايتهم وتمسكهم القوي بعقيدتهم الدينية محمدية وموسوية، وأمام التشكيكات التي لم يفتأ المغاربة يرفعونها إلى الولاة وإلى السلاطين أنفسهم لم يكن أمام المخزن إلا أن يقوم بمساعي ويتخذ تدابير للحد من نشاط المنصرين، ومن هنا بدأت المشاكل تقوم لأول مرة بين المغرب والفاتيكان.

وانتظر الفاتيكان سنوح مناسبة كبيرة لطرح قضية مقاومة المغاربة لحركة التنصير وتعرض المخزن على نشاط المنصرين، فلما تقرر عقد مؤتمر مدريد للنظر في مشكلة الحماية القنصلية رأى فيه الفرصة السانحة للتقدم باقتراح إلى الدول المشاركة فيه لطرح مسألة حرية التدين بالمغرب - التي لم

تكن تعني غير زحزحة المغاربة عن دينهم - وانتزاع اعتراف من سلطانه وحكومته بحرية اختيار رعاياه للتدين بأي دين شاءوا، اعتراف شبيهه بالاعتراف الذي انتزع من الخلافة العثمانية أثناء انعقاد مؤتمر برلين سنة 1878، ذلك المؤتمر الذي فرض على تركيا شروطاً قاسيةً جرّدت بمقتضاها من معظم أراضيها بالبلقان وجزر البحر الأبيض المتوسط.

وقد نسي الفاتيكان أو تناسى على الأصح أن الوضع في المغرب يختلف تمام الاختلاف عن الوضع في تركيا من جهة التدين، فالإمبراطورية العثمانية التي كانت أراضيها تمتد من قلب أوربا إلى المحيط الهندي وشمال إفريقيا كان يسكنها مسلمون ونصارى ويهود، وكل ديانة من الديانات الثلاث لهؤلاء كانت تنقسم إلى طوائف تكاد الواحدة منها تعتبر ديناً قائماً بذاته، في حين لم يكن يسكن المغرب إلا مسلمون سُنيون ومعهم طائفة يهودية لم تشتك في يوم من الأيام أن الحكومة في المغرب تضطهدها دينياً وتحول بينها وبين ممارسة شعائرها الدينية.

ففي يوم 5 ماي سنة 1880 - أي قبل انعقاد المؤتمر بأسبوعين - كتب ديوان الفاتيكان الرسالة التالية إلى السفير فوق العادة للنمسا - هنغاريا المعتمد لدى الحضرة البابوية :

«إن قداسة البابا الذي يفرض عليه واجبه الديني الاهتمام بكل أمر قد يفيد في تعزيز المصالح الدينية في جميع أطراف الأرض،

«صحّ عزمه على أن يطلب من الدوائر العليا للدول الكاثوليكية أن تتبنّى - خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي يكاد ينعقد بمديره للنظر في شؤون المغرب - توصية حول الحرية الدينية للسكان هناك شبيهة بالتوصية التي تبنتها تلك الدول خلال مؤتمر برلين لفائدة رعايا الباب العالي.

«ومن بين تلك الدول يعتمد قداسته بالدرجة الأولى على التأييد الفعّال للإمبراطورية النمساوية الهنغارية، وقد عهد إلى الكاردينال كاتب الدولة

الموقع أسفله أن يُجدد لحكومة صاحب الجلالة الرسولية الأمبراطور الملك تلك المناشدة التي سبق أن وجهت إليها قبيل افتتاح مؤتمر برلين.

«وعليه فإن الكاتب يرجو من سعادتك - تحقيقاً للمهمة الموكولة إليه - أن تتكرموا بنقل المطلب البابوي إلى حكومتكم، وتعبّروا لها عن الثقة الوطيدة لقداسته في أن الحكومة ستصدر إلى ممثليها في المؤتمر تعليمات شبيهة بتلك التي سبق توجيهها إلى المفوضين في المؤتمر المذكور.

«وبهذه الطريقة ستقدم حكومة صاحب الجلالة الرسولية الإمبراطور الملك - التي لقداسته براهين كثيرة على نبل مشاعرها الدينية - خدمة رائعة أخرى للدين وللكرسي المقدس.

«وإن الكاتب الواصل من أن سعادتك مستعدون لتأييد هذا الطلب بكل حماس يقدم لكم جزيل شكره مسبقاً، ويغتنم هذه الفرصة ليعبر لكم من جديد عن مشاعر تقديره الفائق». الإمضاء : كاردينال نينا.

وما أن وصلت الرسالة البابوية إلى بلاط فيينا حتى سارع وزير خارجية النمسا - هنغاريا الكونت هايمرلي إلى الكتابة يوم 17 مايو - أي يومين قبل اجتماع مؤتمر مدريد - إلى سفير دولته بروما يخبره فيها بطلب البابا، ويقول له إن حكومته يبدو لها أن يكون مؤتمر مدريد الذي تمثل فيه غالبية الدول جديراً بأن يتخذ مبادرة في الميدان الديني، لينشأ في المغرب أيضاً نظام يقوم على التسامح التام ويخول ما يكفي من الضمانات لكي لا تحدث من الآن فصاعداً أية عرقلة لمختلف الديانات المتبعة في ولايات الجلالة الشريفة، وحتى لا يضايق بالتالي أي شخص في اعتقاده وممارسة شعائر دينه. ثم طلب منه أن يبلغ ما ذكر إلى علم الحكومة الإيطالية، وأن يخبره تلغرافياً في أقرب وقت ممكن بالأثر الذي ستتركه الآراء التي بينها له.

وبمثل هذه الرسالة التي سردت مقتطفات منها كتب وزير خارجية الأمبراطورية النمساوية الهنغارية إلى كل الدول الأوروبية والأمريكية المشاركة

في المؤتمر. فكان لهذه الدول المكتوب إليها مواقف مختلفة، فمنها دول كإيطاليا وألمانيا والسويد وهولاندة والولايات المتحدة رحبت بالطلب البابوي واستحسنن عرضه على المؤتمر، ومنها دول كفرنسا استصوبت فكرة الحرية الدينية ولكنها تحفظت في عرضها على المؤتمر ووعدت بتأييد دول أخرى تتولى عرضها، وربطت الدانمارك موقفها بموقف بريطانيا العظمى.

أما بريطانيا العظمى - جُهِينَةُ الأخبار وعيبة الأسرار - فإنها ماطلت النمس في الإجابة عن طلبها مما طلة أقلت حكومتها حتى أخذت هذه تساومها على انتهاج خطة أدنى واقترح مطلب أقل مما يطلبه البابا، ولكن دون أن يبتعد عنه كثيراً.

وخلاصة الموقف البريطاني أن المؤتمر لا ينبغي أن يتطرق إلى موضوع غير الموضوع الذي اجتمع لأجله، وهو موضوع الحماية القنصلية، ثم إن بريطانيا تعرف الغرض الحقيقي من طلب البابا، وهو تسهيل دخول المغاربة في النصرانية، وقد صرّح بذلك السفير البابوي بمدير يوم 16 يونيو 1880 للسيد ساك فيل ويست سفير بريطانيا العظمى إذ قال له بالحرف: «إنه من الواجب إلغاء أية عراقيل قد تحول دون اعتناق أي مغربي للديانة المسيحية»، ونقل السفير البريطاني هذا الكلام في نفس اليوم إلى السيد غرانفيل رئيس الحكومة بلندن.

وبخصوص تصور الحكومة البريطانية لقضية الحريات الدينية في المغرب لا نجد من يعبر عنها خيراً من وزيرها المقيم بالمغرب سير جان هاي دريموند الذي أشار إليها في رسالة أجاب بها من طنجة يوم 24 يونيو 1880 رئيس حكومة بلده عن رسالة وصلته منه في الموضوع، وها أنا ذا أنقل لكم منها فقرات على طولها، لأنها أحسن شهادة على ما كان يتمتع به اليهود الذميون والنصارى الأجانب من حريات عريضة في إقامة شعائهم الدينية بالمغرب. قال سير جون هاي بالحرف :

«فيما يتعلق بالاقترح الذي تقدمت به حكومة النمسا - هنغاريا والذي تضمن دعوة امبراطور المغرب إلى إصدار إعلان لفائدة التسامح الديني فإنني لا أظن أن السلطان يشير أية صعوبة أمام إقامة الشعائر الدينية، تلك التي يمارسها العديد من الفرق المسيحية أو يهود هذا البلد، لأنه لا يمكن نكران ما عبرت عنه الحكومة المغربية من تسامح كبير، وكذلك السكان المسلمون، بشكلٍ فاق سلوك بعض البلدان الكاثوليكية إزاء كل الذين لا يدينون بنفس العقيدة.

«إن الحكومة المغربية قد سمحت ببناء الكنائس والبيع التي كان المسيحيون واليهود في حاجة إليها، كما أن رنين النواقيس لا يتوقف ليلاً أو نهاراً بأماكن التعبّد الكاثوليكية. ويقيم القساوسة قُدّاساتهم الدينية سواء في أماكن داخلية أو خارجية، ويحملون الصلبان وغيرها من الرموز الدينية عبر الشوارع المزدهمة دون اعتراض أو تدخل من طرف السلطات أو السكان المسلمين.

«إن الرهبان الفرنسيّسكان الإسبانيين يتّخذون زياً مميزاً لفرقتهم الدينية، وقد علمتُ بحصولهم على ترخيص سلطاني سمح لهم ببناء كنائس خاصةٍ بهم، ومساكن لإقامتهم بالعديد من المراسي.

«وتتمتع بقية الفرق الدينية المسيحية بنفس الحرية، وفي السنة الماضية طالب ممثلو الدول الأجنبية السلطان بتمكينهم من شراء قطعة أرضية لاتخاذها مقبرةً مسيحية، لأنه لم يبق في المقبرة القديمة مكان صالح لدفن أمواتهم، وقد أصدر السلطان أمراً باختيار عرصة لذلك الغرض تكون مجاورةً للمقبرة، وقدم جلالتة تلك القطعة الأرضية هديةً لممثلي الدول الأجنبية، وأثناء زيارتي الأخيرة للقصر السلطاني تسلمتُ رسالةً سلطانيةً تضمّنت أمراً إلى أمناء طنجة لأداء مبلغ 120 جنيهاً إلى صاحب العرصة، وهو المبلغ الذي قدرت قيمتها به.

«ويمارس اليهود شعائرتهم الدينية في البيع بلا انقطاع، وكذلك الشأن فيما يخص دفن موتاهم، وقبل سنتين نجحت في المساعي التي بذلتها، فحصلت من السلطان على موضع لبناء مدرسة في طنجة لتعليم اليهود وتلقينهم تربيةً دينيةً.

«ليس هناك أيُّ واحد من رعايا السلطان يدين بالمسيحية، كما أنه لا وجود لرعايا خاضعين للسلطان لا يدينون بالإسلام غير اليهود».

ثم بعد هذه الفقرات أخبر سيرٌ جونٌ هايٌ دريموندٌ هايٌ رئيس حكومة بلده أنه يشاطره الرأي في عدم استحسان إثارة مناقشةٍ حول هذه القضية في مؤتمر مدريد.

ومع أن أيّاً من ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر لم يتقدم بطلب لمناقشة قضية حرية التدين في المغرب فإن القضية أثارت يوم 26 يونيو خلال الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر، وذلك عندما تلا السيد كانوباس ديل كاستيو رئيس الحكومة الإسبانية ورئيس المؤتمر رسالة مؤرخةً في 4 ماي توصل بها من عند الكاردينال نينا كاتب الدولة في الفاتيكان يرجو منه فيها أن يعرض قضية حرية التدين في المغرب على أنظار المؤتمرين. وفي هذه الرسالة يبيّن الكاردينال نينا المقصود من طلب البابا، وهو السماح لرعايا السلطان وكذا الأجانب بحرية ممارسة الشعائر الكاثوليكية، دون أن يمسه سبب ذلك أيُّ ضرر في حقوقهم المدنية والسياسية.

ولما أتم رئيس المؤتمر قراءة الرسالة البابوية أخبر الحاضرين أنه تحدث مع سفير البابا في مدريد مشيراً إلى استعداد ممثل إسبانيا في المؤتمر لطرح الاقتراح البابوي على بساط المداولات إذا تبين له إن ممثلي الدول الأخرى فيه يقبلون مناقشة قضايا أخرى غير القضية التي يجتمع المؤتمر لمناقشتها وهي قضية الحماية القنصلية، كما أخبره أنه سيتشاور مع

سفير بريطانيا العظمى الذي كان لدولته المبادرة في الدعوة إلى اجتماع المؤتمر، وأنه في حالة موافقة الممثلين فإنه سيكون لمفوض إسبانيا شرف القيام بالمهمة التي تفضلت البابوية وكلفتها بها، وذكر رئيس الحكومة الإسبانية - مع ذلك - بأن اتفاقية 1861 مع المغرب تضمن الحرية الدينية للإسبان المقيمين فيه، وأن الاتفاقية المعقودة بين المغرب وإنجلترا سنة 1856 تضمن أيضاً للرعايا البريطانيين حرية ممارسة شعائهم الدينية، ثم اقترح على المؤتمر أن يصدر إعلاناً يؤكد بصفة عامة المبدأ الذي سبق للمغرب قبوله بمقتضى الاتفاقيات.

وفي الواقع لم يُرد مفوضو الدول الأجنبية أن يلحوا على مناقشة المقترح البابوي وإن رغبوا به مجاملة للبابا وللإمبراطورية النمسوية - الهنغارية التي كاتبت الدول بشأنه، علماً منهم بالمقصد البابوي، وهو موضوع شائك، وإدراكاً منهم لما يتمتع به غير المسلمين في المغرب من تسامح كثير في إقامة شعائر دياناتهم، وخوفاً من أن تؤدي المناقشة في الاقتراح البابوي إلى فشل المؤتمر كله، وانفجار في المغرب يودي بحياة غير المسلمين ويلحق أضراراً مادية كبيرة بالمصالح الاقتصادية للدول الأجنبية فيه، وحتى ممثل النمسا - هنغاريا الدولة المختارة من طرف البابا لعرض اقتراحه على المؤتمر، حتى هذا الممثل تكلم بحذر شديد عندما تناول الكلمة قائلاً إن دولته مستعدة للانضمام إلى الأمانة التي عبر عنها رئيس المؤتمر، ما دامت تلك الأمانة لصالح السكان غير المسلمين بالمغرب، وإثر ذلك كلف المؤتمر الكونت منويل لدولف ممثل النمسا - هنغاريا بتحرير مشروع الإعلان الذي اقترحه رئيس المؤتمر حفظاً لماء وجهه.

استجاب الكونت لدولف لطلب المؤتمر، فكتب على لسانه إعلاناً ذكر فيه بفحوى طلب البابا ومطالبة المؤتمر بالاعتراف بحرية جميع الديانات في المغرب، ذاكرةً من عنديته أن هذه الأمانة ستجدُ ترحيباً من صاحب الجلالة

الشريفة، ومذكراً بأن جلالته سبق له أن أعطى الدليل القاطع على روح التسامح وعلى مدى عنايته بمدى رفاهية رعيته من غير المسلمين، وذلك بتأكيده سنة 1874 لظهير كان والده السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن أصدره يوم 26 شعبان عام 1280هـ (يبرابر 1864م) مؤكداً فيه المساواة بين جميع رعاياه أمام القانون، معيداً إلى الأذهان أن السلطان عبد المجيد العثماني اعترف تلقائياً هو وخلفاؤه من بعده بحرية الدين، وأنّ عاهل المغرب لا يقلّ في ذلك عن سلطان تركيا !

ثم بعد هذه الديباجة خلص إلى مطلبين يتقدم بهما المؤتمر إلى جلالة ملك المغرب، أولهما فرض احترام مبدأ إقامة الشعائر الدينية دون أية عراقيل في جميع أطراف المغرب لكلّ مَنْ يَسْتَوْطِنُه حاضراً أو يقيم به استقبالاً، وثانيهما إصدار التعليمات باتخاذ المبدأ الأساسي الوارد في ظهير 26 شعبان 1280هـ قاعدةً أساسيةً، وينصّ ذلك المبدأ على أن الدين والعرق لا يمكنهما أبداً أن يشكّلا عنصري التفرقة في المعاملة أمام القانون بين رعايا السلطان المسلمين وغير المسلمين، ولا يمكنهما أيضاً أن يكونا ذريعة لفرض أنواع الإهانة على غير المسلمين أو منعهم من أي حق مدني.

ويلاحظ أن هذا التصريح أو الإعلان الذي صادق عليه المؤتمر يوم 26 يونيو تجنّب الإشارة إلى حقّ رعايا السلطان المسلمين في اتباع الدين الذي يريدونه، مما يفهم منه ضمناً أن الأمر يتعلق فقط برعاياه اليهود والأجانب المقيمين في مملكته، وهو من باب تحصيل الحاصل كما يقال، لأن هذه الحرية كانت مضمونة بالفعل كما شهد بذلك الوزير البريطاني المفوض المقيم بالمغرب، كما أن ذلك الإعلان - أو التصريح - هو مجرد التماس ورجاء، وليس ملزماً للسلطان ولا لحكومته، لأن ممثل المغرب لم يشترك في مناقشته ولا في التوقيع عليه.

ولما جرى ذكر ممثل المغرب - وهو وزير خارجيته السيد محمد برگاش - ربّما يتساءل المرء عمّا كان موقفه من هذه المسألة عندما طرح رئيس المؤتمر طلب البابا على المؤتمرين فيه ؟ الجواب عن ذلك أن برگاش اكتفى بالتذكير بأن المسلمين والنصارى واليهود يتمتعون في المغرب بحرية إقامة شعائر دينهم دون أية عراقيل، وأنه لا يريدُ التحدّث في المؤتمر عن قضية خارجة عن القضية التي هي سبب اجتماعه، وعلى ذلك رأى من واجبه قراءة رسالة مؤرخة في 22 جمادى الأولى عام 1297هـ (2 ماي سنة 1880م) تتعلق بالشكايات التي يتقدم بها اليهود إلى المفوضيات والقنصليات بغية التوسّط لإنصافهم، وفيها يذكر السلطان بالحرف: أن الحقَّ يعطى لليهود بغير واسطة الدول ونوابهم، لكونهم رعيّتنا وأهل ذمتنا، ولهم مثل ما للمسلمين من الحق علينا، وظلمهم حرام في ديننا.

وبدیهي أن يتساءل المرء الآن عن مآل هذا الإعلان أو الالتماس، هل بلّغ إلى السلطان مولاي الحسن ؟ وما ذا كان ردُّ فعله عندما بلّغه ؟

الجوابُ عن السؤال الأول واضح، وهو أن محمد برگاش وزير الشؤون الخارجية رئيس الوفد المغربي في المؤتمر بلّغ الإعلان إلى السلطان. وأما الجواب عن السؤال الثاني فهو ما أجاب به السلطانُ الدولَ الأوربية والأمريكية الممثلة في مؤتمر مدريد.

جمع السلطان مجلس العلماء بفاس، وعرض عليهم الإعلان الذي أصدره المؤتمر المتعلق بحرية التعبد في المغرب وتسوية اليهود المغاربة بالمسلمين أمام القانون، وبعدما أمعن العلماء النظر فيه اتفقوا على ما يجيب به السلطان عنه، وكلفوا قاضي الجماعة بفاس محمد بن عبد الرحمن المدغري المتوفى عام 1299 بتحرير الجواب السلطاني الذي عثرتُ على مشروعه المكتوب بخطِّ محرّره نفسه وإن لم أعثر على صورته كما حرّر في صيغته الرسمية وختم بالطابع السلطاني.

وتُعتبر الرسالة التي أجاب بها مولاي الحسن الدول الأجنبية عن ملتسمها وثيقةً سياسيةً وقانونية ذات أهمية قصوى، لأنها كشفت النقابَ عن كثير من الحقائق التي كان الأجانبُ يجهلونُها أو يتجاهلونُها، كما تبينُ طرفاً من القواعد القانونية - وإن شئت قل الدستورية - التي تحدُّ من سلطة السلطان في المغرب والتي لا يستطيع أن يتجاوزها عندما يتصرف أمراً ونهياً، «فتصرفات الملوك تعرض على الشرع، فما وافقه منها يقبل ويعتمد، وما لا فلا»، و «وما تضمَّنَتْه ظهائرهم تعرض على نصوص الشريعة الثابتة، فيردُّ الظهيرُ للنصوص ولا تُردُّ النصوص للظهير إلا لو كان الملك حاكماً على الشرع والأمر بالعكس، ولو قيل بذلك لبطلت الأديان جملة، وصار المدار على الملك وهو خلاف الواقع»، و «قد تقرَّر أن من قواعد دين الإسلام، وأركانها الشهيرة عند الخاصِّ والعامِّ، أن العلماء حكام على الملوك، والأمراء حكام على الناس».

وأعود بعد هذا إلى الجواب السلطاني فألخصه - وهو طويل - في سبعة مقاطع.

1. الإخبار بوصول كتابهم صحبة الوزير بَرگاش، وإحاطته علماً بمطلب البابُص الكبير (البابا) وموافقة السلطان العثماني على تساوي رعاياه أمام القانون وضمان الحرية الدينية لهم، وأن مثل ذلك يحسن أن يقع في المغرب ليظهر النفع للعرش الشريف ويفتح باب جديد من السعادة للرعية.

2. رفض قاطع لطلب البابا الاعتراف لرعية المغرب بحق تغيير دينهم «لأن ذلك متعسر بل متعذر، وقد عرضنا ذلك على أعيان الدولة وعلماء ديننا فنفروا منه وأنفوه، إذ لم يعتادوه في دينهم ولا عرفوه،.... واحتجوا بأن الشائع المشهور، المقرَّر لدى الخاصة والجمهور أن دين الأمة المحمدية منقول بالسند الصحيح المتواتر، من أوَّلِهِ إلى الآن رواية الأكابر عن الأكابر،

خصوصية تفضّل بها الحقّ سبحانه حسبما اقتضته حكمته، وأبرزته عن سابق علمه إرادته وقدرته،.... وعليه حرية الأديان بالمعنى المعروف عند من قال بها، والحالة المقررة عند أربابها، خارجة عن الدين بالدليل والبرهان، مضادة له كما لا يختلف فيه اثنان، فلا سبيل إلى العمل بها، وإلا بطلت الشريعة الشهيرة ولم يبق تعويل عليها».

3. لا سبيل إلى العمل في المغرب بما وافق عليه السلطان العثماني في بلده على فرض صحّته لما تقرّر من أن من قواعد الإسلام وأركانه الشهيرة عند الخاص والعام أن تصرفات الملوك تعرض على الشرع فما وافقه منها يقبل ويعتمد، وما لا فلا.

4. تأكيد التسامح مع أهل الأديان الأخرى «إذ لا نحبُّ لهؤلاء إلا الخير التام والاحسان العام، وعلى ذلك كان عملنا معهم فيما فات من الزمان، وعليه يكون عملنا معهم فيما يأتي بل نزيد في الخير معهم بحول الله على ما كان».

5. قضية المساواة أمام القانون، أجاب عنها السلطان بما يلي : «إن كان المراد منها أن لا يفضّل أحد أياً كان على أحد ولا يلحق البعض من البعض ظلم ولا جور، فهذا أمر جاءت به شريعة الإسلام، ولم يزل معمولاً به من أول الإسلام إلى الآن، فمن خالفه حاد عن الحق وتعرّض للملام، وإن كان المراد غير ذلك من أوجه التسوية كالتناكح والشهادة واللباس والمركب أو غير ذلك فهذا أمر بيننا وبينهم شروط من ابتداء عقد الذمة من خليفة نبينا سيّدنا عمر رضي الله عنه،... ولا يمكن أن يفعل فيها ما يخالف الدين، وإلا كان فاعله في ديننا من الملحدين، وعلى ذلك كان لهم السكنى معنا والاستقرار، والمعاملة والمخالطة في الأسواق والطرق والديار، وما ظلم من أبقى ما كان واتبع، وإنما الظالم من خالف ما كان وابتدع».

ثم أجاب السلطان عن مسألة التسوية في الرواتب والأجور بين رعاياه من مسلمين ويهود بقوله : «إن من يستعمل منهم أيّاً كان في أمر كيف ما كان، فإنما يستعمل بأجرته وعن طيب نفسه، وحيث كان الأمر كذلك فلا معنى للتشكي به ولا للتظلم بما هنالك، فالسيرة مع جميع اليهود المغاربة وغيرهم على مقتضى الحق والعدل الذي هو أصل شريعتنا، وعليه عمل أهل ملّتنا، وإن وقع لأحد خلاف ذلك فمن غير شعور منا، ولو رفع ذلك إلينا لأنكرناه، ورددناه وما أقررناه».

6. ثم ردّ السلطان على قول كاتبه التصريح إنّ اليهود ليست لهم حرية التصرف في دينهم بقوله : «فهاهم في كنائسهم في مواضع سكناهم يفعلون ما أرادوا، ولم نسمع قط أن أحداً تعرّض لهم في أمر دينهم: أعيادهم، وأنكحتهم، ومعاملتهم بما عوهدوا على عدم التعرض لهم فيه ولا يشوش عليهم في شيء من ذلك».

وختم السلطان جوابه متوجّهاً إليهم بالنصيحة طالباً منهم التريث والأناة وعدم إصدار الأحكام قبل أن تتبين لهم الحقائق قائلاً : «وبالجملة فالمعهد منكم، والمنقول بالتواتر عنكم، أنكم تتأملون حق التأمل في النوازل ولا تسرعوا وتعجلوا في أمر حتى تبحثوا ويتبين الحق من الباطل، وهذا شأن كلّ من يتولّى أمر الناس أو الفصال، لا بدّ أن يستمع من الجانبين ثم يتأمل الجواب بعد تأمل الدعوى والمقال، فيرجّح ما قواه الدليل والبرهان، ويلغي ما ظهر بالنظر الصحيح تلاشيّه وبان».

وبهذا الجواب القويّ المبني على قواعد فقهية وحقائق تاريخية ألقم السلطان مولاي الحسن أصحاب الإعلان حجراً، وأحبط واحدة من المكاييد الكبرى والدسائس العظمى التي طالما تعاون على إعدادها أعداء الإسلام والمغرب، من نصارى متعصبين، ويهود جاحدين متبنّكين للوطن الذي آواهم، والشعب الذي حماهم، والسلاطين الذين حرصوا على إسكانهم قرب قصورهم، مبالغاً في الوفاء بالعهد ورعاية الذمّة.

